معها ذات طبيعة ودية قائمة على ما تسميه مائير بالتعاون الوثيق والثقة التامة وبدون تدخل الوسطاء الدوليين او الالتزام بضمانات الدول الاربع الكبرى ، وتعهداتها ؟ طبعا ليس لان غولدا مائير تتحرق شوقا لشراء حاجياتها الخاصة من اسواق القاهرة او من سوق الحميدية . هنا ايضا ليس علينا أن نذهب بعيدا في البحث عن الجواب الكامل والوافي على التساؤل المطروح . المصادر الاسرائيلية نفسها تعطينا كافة المعلومات المطلوبة . قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ بفترة قصيرة كتب الخبير الاقتصادي الاسرائيلي شاوول زارحي التحليل التالي لمعنى السلام العربي الاسرائيلي : « لا يمكن لاسرائيل ان تجد وسيلة استعمال امكانات تطور صناعتها بزيادة الصادرات الى البلدان السائرة في طريق النمو ، طالما انها مبتورة عن بلدان المنطقة ، التي هي أقرب جيرانها ، وتشكل بذلك سوقا طبيعية لتصريف منتجاتها الصناعية : أي البلدان العربية ... من المؤكد ان السلام اليهودي العربي ، واستئناف العلاقات التجارية ، يمكنهما أن يلعبا دورا حيويا في صادرات اسرائيل في المستقبل . ولا بد من اعطاء أهمية كبرى الى كون الاقتصاد الاسرائيلي ، في عدد كبير من قطاعاته ، يعتبر مكملا لاقتصاد البلدان العربية المجاورة ، فاسرائيل تفتقر الى عدد من المواد التي تصدرها البلدان العربية ــ القطن ، السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللحم ، ومواد أولية أخرى ، وبالمقابل ، يمكن لاسرائيل ان تزود البلدان العربية بعدد من المنتجات الصناعية التي تنقصها ... اسرائيل كما نعرف بلد صغير ، وهي تشكل سوقا محدودة جدا للانتاج المحلي ، بالاضافة الى انها مبتورة عن حقل نشاطها الطبيعي : اي البلاد العربية المجاورة . لهذا الوضع بالتاكيد اثر مقيد لتوسع الصناعة . ان احد مميزات التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، أن عليها الاستناد الى اسواق واسعة وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة للصناعات التصديرية، وبكلمات اخرى فان اسرائيل تفتقد سوقا اقتصادية واسعة تمنح مختلف القطاعات الصناعية منافذ لانتاجها ، وهو شرط هام جدا لتطورها الصناعي ... ان من شأن السلام اليهودي العربي ومشاركة اسرائيل في التطور الاقليمي ان يعدلا الوضع بفضل ايجاد ظروف افضل لتطور الصناعة ومختلف فروع الاقتصاد (في اسرائيل) . ان مشاركة كهذه من شأنها ان تفتح سوقا واسعة لاسرائيل : سوق عشرات الملايين من سكان الشرق الاوسط . قد تضر هذه المشاركة ببعض الصناعات المعزولة في اسرائيل ، ولكن التطور الصناعي بمجمله سيحقق المكاسب . فاسرائيل تمتلك المعارف التكنولوجية والعلمية ، كما تملك وسائل تطوير قوة صناعية ميكانيكية وأدوات التجهيز ، ولكن ضيق السوق الوطنية يهدد بشكل جدي اطلاق هذه الامكانات ، واشتراك اسرائيل في أسواق الشرق الاوسط يساعد على تطوير مثل هذه الصناعات على مدى واسع »(١).

لا يحتاج هذا النص الى أي شرح اضافي باعتباره مثالا أعلى على الصراحة والوضوح في تحديد الغايات والاهداف والنوايا. المضمون الواقعي والعملي لمعنى التسوية السلمية العربية الاسرائيلية يتلخص (بالنسبة لاسرائيل) بالمواد الاولية الرخيصة التي تحتاجها الصناعة الاسرائيلية ، وبأسواق عربية واسعة شاسعة تمتص بسرعة كبيرة كل الانتاج الصناعي الاسرائيلي ، وبنمو اسرائيل المتسارع لتصبح اكبر دولة صناعية في الشرق الاوسط ومن كبريات الدول الرأسمالية الصناعية في آسيا كلها . يضاف الى ذلك استغلال اليد العاملة العربية الرخيصة ، على غرار ما يحدث حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكن على نطاق أوسع بكثير . بعبارة اخرى أن ربط غولدا مائير التسوية السلمية بسقوط الحواجز والجدران وقيام علاقات ثقة وتعاون وثيقة بين اسرائيل والدول العربية لا يعني ، في التحليل الاخير ، الا تمهيد الطريق امام عملية اكتساح اقتصادي استغلالي تدريجي للوطن العربي والجماهير العربية وما يترتب على ذلك من نتائج ستترك أثرها البالغ على الحياة العربية في كل مستوياتها وأصعدتها ، بما في ذلك تثبيت الستاتيكو الامبريالي الرجعي في المنطقة ، وخنق الحركة الوطنية العربية وتشتيتها